

Distr.: General  
23 March 2015  
Arabic  
Original: French

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان  
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	.....	لمحة عامة عن الإقليم
٦	.....	أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
١٢	.....	ثانياً - الميزانية
١٣	.....	ثالثاً - الظروف الاقتصادية
١٣	.....	ألف - لمحة عامة
١٤	.....	باء - الموارد المعدنية
١٤	.....	جيم - قطاع البناء والتشييد والصناعة
١٥	.....	دال - الزراعة وصيد الأسماك

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة [www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml](http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml).



الرجاء إعادة استعمال الورق

100415 090415 15-04627 (A)



## الصفحة

١٥	.....	هـ - النقل والاتصالات
١٧	.....	واو - السياحة والبيئة
١٩	.....	رابعاً - الظروف الاجتماعية
١٩	.....	ألف - لمحة عامة
٢٢	.....	باء - العمالة
٢٢	.....	جيم - التعليم
٢٥	.....	دال - الرعاية الصحية
٢٦	.....	خامساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
٢٧	.....	سادساً - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢٨	.....	سابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة
٢٨	.....	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الحالة المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
٢٩	.....	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
٣٠	.....	جيم - قرار اتخذته الجمعية العامة

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تديره فرنسا. وتُعرّف كاليدونيا الجديدة في الدستور الفرنسي بوصفها مجتمعا محليا فرنسيا ما وراء البحار يتسم بطابع خاص ويتمتع بحكم ذاتي مُعزّز. تمثل الدولة القائمة بالإدارة: السيد فنسان بوفيه، المفوض السامي للجمهورية الفرنسية (منذ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤).

الموقع الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ١٥٠٠ كيلومتر إلى الشرق من أستراليا و ١٧٠٠ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهي تشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير وجزرا صغيرة تعرف بجزر لوايوتي، وأرخيبيل جزر بيليب، وجزيرة بين وجزر هون. وتضم أيضا عدة جزر صغيرة غير مأهولة إلى الشمال من جزر لوايوتي. المساحة: ١٨ ٥٧٥ كيلومترا مربعا (الإقليم ككل)؛ ١٦ ٧٥٠ كيلومترا مربعا (غراند تير). المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١ ٤٢٢ ٥٤٣ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٢٦٨ ٧٦٧ نسمة (تعداد السكان عام ٢٠١٤).

الأجل المتوقع عند الولادة: ٤, ٨٠, عاما للنساء و ٧٤ عاما للرجال.

التكوين العرقي: يتكون سكان الإقليم من ٤٠,٣ في المائة من الميلانيزيين، وهم أساسا من الكاناك؛ و ٢٩,٢ في المائة من الأشخاص المنحدرين من أصل أوروبي، وهم أساسا فرنسيون؛ و ٨,٧ في المائة من الواليزيين والفوتونيين؛ و ٢ في المائة من التاهيتيين؛ و ١,٦ في المائة من الإندونيسيين؛ و ١ في المائة من الفيتناميين؛ و ٠,٩ في المائة من الفانواتويين؛ و ١٦,٢ في المائة من السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى".

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية. ويُستخدم نحو ٢٧ لغة كاناكية محلية في مناطق محدّدة جغرافيا.

العاصمة: نوميا؛ وتقع في الطرف الجنوبي من غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: السيدة سينتيا ليچار (منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: يضم الكونغرس خمس مجموعات سياسية تمخضت عنها انتخابات المقاطعات في عام ٢٠١٤. والمجموعات الثلاث المناهضة للاستقلال

هي حزب تجمع كاليدونيا، وجبهة الوحدة (وتضم التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وحزب المستقبل المشترك، وحركة التنوع، والحركة الديمقراطية) والاتحاد من أجل بقاء كاليدونيا داخل فرنسا (ويضم الحركة الشعبية الكاليدونية، والتجمع من أجل كاليدونيا، والحركة الجمهورية الكاليدونية). أما المجموعتان المناصرتان للاستقلال فهما الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية (الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، الاتحاد الكاليدوني، الاتحاد من أجل بناء لوايو، والدينامية الوحودية الجنوبية وحزب العمال)، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانك (حزب الباليكا).

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ (انتخابات البلديات) و ١١ أيار/مايو (انتخابات المقاطعات).

الهيئة التشريعية: كونغرس كاليدونيا الجديدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٦٢ ٣٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

نسبة البطالة: ١٤ في المائة (نسبة أفراد القوة العاملة العاطلين عن العمل في عام ٢٠١١).

الاقتصاد: الصناعات الاستخراجية (ولا سيما النيكل)، والتشيد، والسياحة.

الوحدة النقدية: فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ.

لحة تاريخية موجزة: اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير في عام ١٧٧٤، وأسمها "كاليدونيا الجديدة". وضمت فرنسا هذا الإقليم في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. وفي عام ١٩٤٢، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية كاليدونيا الجديدة لتكون قاعدة عسكرية لها في المحيط الهادئ. وكان نحو ٢٠.٠٠٠ جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٦، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليما من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكما ذاتيا محدودا. وشهدت سبعينيات القرن الماضي صعود حركة أنصار الاستقلال التي بلغت ذروتها مع اندلاع أعمال عنف في الثمانينيات عرفت باسم "الأحداث". وفي عام ١٩٨٨، أفضى توقيع اتفاقات ماتينيون إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد ١٠ سنوات، وبالضبط في عام ١٩٩٨، نصّ اتفاق نومييا على حكم ذاتي تدريجي للإقليم. وسيدعى المواطنون، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، إلى المشاركة في استفتاء بشأن السيادة الكاملة لكاليدونيا الجديدة غير أنه لا يمكن إجراء هذا الاستفتاء خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية كونغرس كاليدونيا الجديدة. وللكونغرس حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ كي يطلب

إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أحماس أعضائه، إجراء هذا الاستفتاء. وبعد انقضاء هذه المدة، تحدّد الدولة القائمة بالإدارة موعد الاستفتاء ما بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

## أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - كاليديونيا الجديدة مجتمع محلي ذو طابع خاص في إطار الجمهورية الفرنسية، يخضع لأحكام الباب الثالث عشر من الدستور ("الأحكام الانتقالية المتعلقة بكاليديونيا الجديدة"). وتمارس الوزارة الفرنسية لشؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، السيدة جورج بو - لاجوفان، سلطة الدولة في كاليديونيا الجديدة، وتتولى بهذه الصفة تنسيق عمل الحكومة الفرنسية وتنفيذ إجراءاتها مع احترام وضع وتنظيم هذا الإقليم. والدولة القائمة بالإدارة ممثلة في الإقليم بمفوض سام، وهو الجهة الوديعية لسلطات الجمهورية في كاليديونيا الجديدة. ويشغل هذا المنصب حاليا السيد فنسان بوفيه. ووفقا للقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، المتعلق بكاليديونيا الجديدة، تحتفظ الدولة القائمة بالإدارة بصلاحيات في عدة مجالات منها العلاقات الدبلوماسية، وضبط الهجرة وشؤون الأجانب، والعمل، والخزانة، والتجارة، والدفاع، والعدالة، وحفظ النظام العام. وفي مجال الدفاع، يمارس المفوض السامي المهام المنصوص عليها في التشريعات ذات الصلة. ويجوز له إعلان حالة الطوارئ في الظروف المحددة في التشريعات، ويرجع في هذه المسألة إلى وزير شؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار بعد إبلاغ حكومة كاليديونيا الجديدة. وعملا بالتنظيم الإقليمي، تتولى المفوضية السامية في الإقليم إدارة قطاع الدفاع عن كاليديونيا الجديدة. ويوجد في الإقليم نحو ٢٠٠ ٢ من الأفراد العسكريين الفرنسيين، من بينهم عناصر الدرك.

٢ - ويندرج الإقليم في إطار النظام القضائي الفرنسي، ويتسم ببعض السمات الخاصة مثل إلزامية اللجوء إلى قضاة عرفيين في حالة المنازعات بين الأشخاص ذات الصلة بالأحوال المدنية العرفية. وتقع محكمة الاستئناف في العاصمة نومييا، وتتوافر إمكانية اللجوء إلى محكمة النقض في فرنسا.

٣ - وأبصرت حركة الكاناك للاستقلال للنور في سبعينيات القرن الماضي استجابة لعملية إنهاء الاستعمار التي كانت جارية في أفريقيا وردا على تزايد عدد المهاجرين الوافدين من فرنسا. وفي عام ١٩٨٤، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بوصفها منظمة جامعة للأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكلت في وقت لاحق من ذلك العام حكومة مستقلة مؤقتة. وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، قضى نحو ٨٠ شخصا في المواجهات العنيفة التي وقعت بين أنصار الاستقلال ومناهضيه. وتوقفت أعمال العنف في نهاية المطاف بتوقيع اتفاقات ماتينيون في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليديونيا داخل الجمهورية، وهو حزب موالٍ لفرنسا، والحكومة الفرنسية.

٤ - ووفرت اتفاقات ماتينيون قدرا أكبر من الحكم الذاتي المحلي ومساعدات كبيرة تهدف إلى تلافي أوجه التفاوت العميقة بين الجماعات الفرنسية وجماعات الكاناك، وكذلك نصّت على إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير بعد ذلك بعشر سنوات. وفي أعقاب المفاوضات التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي، أبرم المعسكر المؤيد للاستقلال والمعسكر المناهض له اتفاق نومييا عام ١٩٩٨ الذي يحدد نظاما أساسيا جديدا للإقليم. واتخذ هذا الاتفاق، الذي اطلق عليه اسم "اتفاق نومييا"، مسلكا وسطيا بين التطلعات السياسية لكل من حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وسمح بتجنب الحاجة إلى إجراء استفتاء بشأن الاستقلال كان يمكن أن تتسبب نتيجته على الأرجح بتوترات حادة، وفقا للدولة القائمة بالإدارة ونظرا للحالة التي كانت سائدة آنذاك. وقد وقع الاتفاق في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ وأقرّ في استفتاء أجري في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بنسبة بلغت ٧٢ في المائة من سكان كاليدونيا الجديدة. وفي وقت لاحق، صدّق كل من الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ الفرنسي على الاتفاق. وتُعرّف كاليدونيا الجديدة الآن في الدستور الفرنسي بوصفها مجتمعا محليا فرنسيا ما وراء البحار يتسم بطابع خاص ويتمتع بحكم ذاتي معزّز.

٥ - وينص اتفاق نومييا، في المادة ٥ من الباب الأول، على ما يلي: "لا بُدّ من السعي بشكل مشترك إلى تحديد علامات هوية للبلد، من اسم وعلم ونشيد وطني وشعار وشكل للأوراق النقدية، تعبيراً عن هوية الكاناك والمستقبل المشترك الذي سيتقاسمه الجميع". وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، وافق كونغرس كاليدونيا الجديدة على ثلاثة من أصل خمسة رموز هوية بوسع كاليدونيا الجديدة التوحد حولها، وهي النشيد الوطني والشعار وشكل الأوراق النقدية. لكنه فشل بالمقابل في الاتفاق على الاسم والعلم. وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، أعرب كونغرس كاليدونيا الجديدة عن رغبته في أن يجري، في كاليدونيا الجديدة، رفع علم الكاناك والعلم الوطني معاً. ونظراً إلى أن هذا الموقف لا ينطوي على قوة قانونية مُلزِمة، يُترك لكل مجتمع محلي حرية اعتماده أم لا. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، رفع رئيس الوزراء، فرانسوا فيون، العلم الكاناكي والعلم الفرنسي معاً للمرة الأولى في مقر مفوضية الجمهورية السامية بحضور السلطات المحلية، وكان في زيارة رسمية إلى الأرخيبيل. وبدأ تداول الأوراق النقدية الجديدة التي تحمل أشكالاً تعبر عن هوية الكاناك في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦ - ويلزم اتفاق نومييا فرنسا بنقل سلطات معينة، باستثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، إلى حكومة كاليدونيا الجديدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٨. وسيُنظّم استفتاء بشأن نيل الإقليم السيادة الكاملة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، غير أنه لا يمكن إجراء

هذا الاستفتاء خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية كونغرس كاليدونيا الجديدة. وللكونغرس حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ كي يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه (٣٣ عضواً)، إجراء الاستفتاء بشأن نيل السيادة الكاملة. وبعد انقضاء هذه المدة، تُحدّد الدولة القائمة بالإدارة موعد الاستفتاء ما بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وستُطرح على من يحقُّ لهم التصويت ثلاثة أسئلة حول المواضيع التالية: نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية؛ والحصول على مركز دولي ذي مسؤولية كاملة؛ واتخاذ الترتيبات اللازمة لتحويل المواطنة إلى جنسية. وفي حالة رفض الحصول على الاستقلال، يمكن تنظيم استفتاء ثانٍ بناءً على طلب ثلث أعضاء الكونغرس (١٩ عضواً). وفي حالة رفض جديد، يمكن تنظيم استفتاء ثالث بنفس الشروط. وإذا ظلت النتيجة سلبية، يجتمع أطراف الاتفاق في هذه الحالة للنظر في الوضع. ويرد النص الكامل لاتفاق نومييا في ورقة العمل لعام ١٩٩٨ (A/AC.109/2114، المرفق).

٧ - ويتألف كونغرس كاليدونيا الجديدة من ٥٤ عضواً ويضم جزءاً من الأعضاء المنتخبين في كل من جمعيات المقاطعات الثلاث (١٥ من أصل ٢٢ عضواً منتخباً في مقاطعة الشمال، و ٣٢ من أصل ٤٠ عضواً منتخباً في مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من أصل ١٤ عضواً منتخباً في مقاطعة جزر لويوتى).

٨ - وحكومة الإقليم التي ينتخبها المؤتمر والتي هي مسؤولة أمامه هي الهيئة التنفيذية في كاليدونيا الجديدة ويتولى رئاستها رئيس. وينصُّ اتفاق نومييا على أن الحكومة هيئة جماعية تُمثّل فيها مختلف الأحزاب في الكونغرس. ويُنتخب رئيسها بأغلبية أصوات أعضاء الحكومة.

٩ - وعملاً باتفاق نومييا، أنشئت مجموعة موازية من المؤسسات بهدف مراعاة الاعتراف السياسي الكامل بهوية شعب الكاناك. وهناك ثمانية مجالس عرفية، يمثل كل منها منطقة عرفية. ومن جهة أخرى، فإن مجلس الشيوخ العرفي الذي تمتد ولايته القضائية إلى الإقليم كله وتكون رئاسته تناوبية يتألف من ١٦ عضواً (يختار كل مجلس عرفي اثنين منهم). ويقوم الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة باستشارة مجلس الشيوخ العرفي في الأمور المتعلقة بهوية الكاناك. ومجلس الشيوخ ميزانية لأداء عمله (المادة ١٤٧ من القانون الأساسي رقم ٩٩-٢٠٩ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩).

١٠ - وتنقسم الأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة بين التيار المؤيد لبقاء كاليدونيا الجديدة جزءاً من فرنسا والتيار المناصر للاستقلال، مع وجود فروق دقيقة داخل كل تيار. ومنذ انتخابات عام ٢٠١٤، يتألف الكونغرس من ٢٩ عضواً غير مؤيد للاستقلال و ٢٥ عضواً مؤيداً للاستقلال. والمجموعات غير المؤيدة للاستقلال الممثلة حالياً



في الكونغرس هي حزب تجمع كاليدونيا وله ١٥ مقعداً، وجبهة الوحدة ولها ٨ مقاعد، والاتحاد من أجل بقاء كاليدونيا داخل فرنسا وله ٦ مقاعد. أما المجموعات المؤيدة للاستقلال الممثلة في الكونغرس فهي الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية ولها ١٥ مقعداً، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانك وله ٩ مقاعد، ورابطة الكانك الاشتراكية ولها مقعد واحد. وانتخب السيد غايل يانو (الاتحاد من أجل بقاء كاليدونيا داخل فرنسا) رئيساً للكونغرس في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، خلفاً للسيد روك واميتان (الاتحاد الكاليدوني).

١١ - وتتكوّن الحكومة الثالثة عشرة التي انتخبها الكونغرس على أساس قوائم التمثيل النسبي من ١١ عضواً. وتضمنت ستة أعضاء من المجموعات غير المؤيدة للاستقلال (حزب تجمع كاليدونيا، وجبهة الوحدة، والاتحاد من أجل بقاء كاليدونيا داخل فرنسا) وخمسة أعضاء من مؤيدي الاستقلال التابعين لحزب الاتحاد الكاليدوني والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانك (حزب الباليكا). وترأسها السيدة سينتيا ليجار (جبهة الوحدة). وعلى إثر استقالة جميع أعضاء حزب تجمع كاليدونيا، سقطت الحكومة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وانتخبت حكومة جديدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ولكنها لم تتمكن من تولي مهامها لأنها لم تتوصل إلى تعيين رئيسها ونائبه. وفي ظلّ هذه الظروف، تتولى الحكومة المستقيلة تصريف الأعمال.

١٢ - وهناك عدة هيئات ناخبة في كاليدونيا الجديدة وهي: (أ) هيئة الناخبين العامة: هذه الهيئة ماثلة لهيئة الناخبين في فرنسا بالنسبة للانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية والأوروبية؛ (ب) هيئة الناخبين الخاصة لانتخابات الكونغرس وجمعيات المقاطعات. وهذه الهيئة أصغر، وهذا الحصر يستند إلى ضرورة حفظ حق التصويت للسكان الذين يُعتبر أن المسألة تمهم مباشرة، نظراً لارتباطهم بالإقليم؛ (ج) هيئة الناخبين الخاصة التي دعيت للمشاركة في المشاورات المتعلقة بالخروج من اتفاق نوميا. وهذه الهيئة من الناخبين التي تختلف قليلاً عن هيئة الناخبين المذكورة أعلاه لم تشكل بعد مادياً. وتؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن هذه الهيئة تتكون، بوجه عام، من الأشخاص المقيمين في كاليدونيا الجديدة منذ ٢٠ عاماً، والأشخاص ذوي المركز العرقي من الكانك، والأشخاص الذين وُلدوا في كاليدونيا الجديدة وما زال فيها مركز مصالحهم المادية والمعنوية.

١٣ - ومنذ عام ١٩٩٩، ما فتئ تشكيل هيئة الناخبين لانتخابات جمعيات المقاطعات موضوع نقاشات سياسية وقانونية محتدمة بين أنصار الاستقلال وأنصار بقاء كاليدونيا الجديدة داخل فرنسا (انظر الوثيقة A/AC.109/2014/20/Rev.1). وكل عام، تقوم اللجان

الإدارية الخاصة، برئاسة قضاة، بتحديث القوائم الانتخابية الخاصة للناخبين الذين يحق لهم المشاركة في انتخاب أعضاء الكونغرس والجمعيات. وتضمُّ هذه اللجان أيضا مندوبا إداريا يعينه المفوض السامي للجمهورية، ومندوبا عن رئيس بلدية المدينة، وممثلين اثنين للناخبين في البلدية (واحد من مؤيدي الاستقلال وواحد من غير مؤيدي الاستقلال). وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات. ويصوّت سكان كاليدونيا الجديدة أيضا في الانتخابات الرئاسية الفرنسية وينتخبون عضوين من أعضاء مجلس الشيوخ وعضوين من أعضاء الجمعية الوطنية.

١٤ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن هدفها، بصفتها ضامنة لاتفاق نومييا، يتمثل في كفالة نزاهة انتخابات جمعيات المقاطعات في ١١ أيار/مايو ٢٠١٤. ولقد أُتخذت المبادرات التالية:

(أ) بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣، عقد فريق عمل يضم جميع الأطراف السياسية اجتماعا لمناقشة مسألة مراجعة قوائم الناخبين الخاصة تمهيدا لانتخابات جمعيات المقاطعات. وعقب هذا الاجتماع، أُتيحت إمكانية الاطلاع على قوائم الناخبين العامة في انتخابات عام ١٩٩٨ (لم يوضع قط الجدول الملحق الذي ينصُّ عليه القانون)، وهو حق تطالب به الأطراف منذ سنوات؛

(ب) في عام ٢٠١٤، تم تعزيز عدد القضاة الذين سيتولون رئاسة اللجان الإدارية الخاصة، تحسبا للإمكانية المتاحة لممثلي الناخبين كي يطعنوا في التسجيلات التي تعتبر غير مبررة، حالما يقدمون مجموعة من الأدلة لإثبات ذلك؛

(ج) قبلت الدولة القائمة بالإدارة البعثة الزائرة التي أوفدها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لتمكينها من تفقد تنفيذ اتفاق نومييا، بكل شفافية، والبت في العملية الجارية، فيما يتعلق بإدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتمكن الوفد بذلك من الاستماع إلى جميع الحركات السياسية والاطلاع على طريقة عمل اللجان الإدارية الخاصة وأدائها، دون إمكانية حضور جلساتها لأنها ليست جلسات عامة.

١٥ - وأكدت الدولة القائمة بالإدارة أنه إذا تم تجميد هيئة الناخبين اعتبارا من ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، فإن السؤال المطروح يتعلق بمعرفة ما إذا كان يتوجب، في غياب الجدول الملحق، أن يرد اسم الناخب في قائمة انتخابات عام ١٩٩٨، وهو يستوفي الشرط المتعلق بمدة واستمرار الإقامة في كاليدونيا الجديدة، أو إذا كان يكفي إثبات إقامته في الإقليم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بأي وسيلة وليس تسجيل اسمه فقط في قائمة الناخبين العامة. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن هذه المسألة كانت موضع خلاف بين الأحزاب

السياسية. وفي مواجهة المطالبة بشطب أسماء بعض الناخبين، تعتبر الدولة القائمة بالإدارة أن تسجيل الأسماء في قوائم الناخبين العامة في عام ١٩٩٨ ليس شرطا لا غنى عنه لإدراجها في قوائم الناخبين الخاصة بانتخابات جمعيات المقاطعات. وردا على سؤال طرحته النائبة السيدة سونيا لاغارد في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، قال رئيس الوزراء آنذاك جان مارك إيرو إنه يجب تناول شرط الإقامة في كاليدونيا الجديدة في عام ١٩٩٨ بعناية خاصة على أساس الرجوع إلى السجل الانتخابي العام لسنة ١٩٩٨ أو أي دليل يثبت الإقامة. ويعود السبب في عدم تسجيل بعض الكانكا إلى عدم اتخاذ الأشخاص المعنيين أي خطوة طوعية. فلا يمكن تسجيل أي شخص، باستثناء الشباب البالغين، بشكل تلقائي.

١٦ - ونظرا لهذا الوضع، وحسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، احتج حزب الاتحاد الكاليدوني على تشكيل قائمة الناخبين الخاصة بانتخابات جمعيات المقاطعات والكونغرس. فهذه الحركة المؤيدة للاستقلال تدين عدم تسجيل عدد من الناخبين الكانكا في القائمة من جهة، وإدراج أسماء ناخبين غير مسجلين في سجل الناخبين العام لسنة ١٩٩٨، من جهة أخرى. وتمثلت هذه الاعتراضات في تقديم طعون جماعية من جانب الاتحاد الكاليدوني، لإدراج ١ ٦٥٦ من الناخبين الميلاينزيين الذين لم يكملوا إجراءات التسجيل الفردية. غير أن هذه المطالب رفضت كلها في ظل عدم اكتمال هذه الخطوات. وإضافة إلى ذلك، طلبت الحركة المؤيدة للاستقلال من اللجان الإدارية الخاصة المكلفة بالمراجعة السنوية لقائمة الناخبين الخاصة بانتخابات جمعيات المقاطعات والكونغرس شطب حوالي ٦٣٨ ٥ من الناخبين الذين وردت في هذه القائمة ولكنها لم ترد في سجل الناخبين العام لعام ١٩٩٨. وأكدت الدولة القائمة بالإدارة أن حزب الاتحاد الكاليدوني، بعد أن رفضت اللجان الإدارية الخاصة هذه المطالب بحجة أن الحزب لم يقدم ما يكفي من الأدلة لدعم طلبه، توجه إلى العدالة التي رفضت طعونه بأغلبية كبيرة للأسباب نفسها.

١٧ - وأخيرا، تشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن هيئة الناخبين الخاصة للاستفتاء بشأن الحصول على السيادة الكاملة تشمل الأشخاص الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء بشأن الحصول على السيادة الكاملة الذي ينص عليه البند ٥ من اتفاق نومييا. ولم تشكل هذه الهيئة عمليا مع العلم أن المادة ٢١٨ من القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ تنص على شروط العضوية فيها. ونظرا لأن هذه الهيئة لا تتداخل تماما مع هيئة الناخبين الخاصة بانتخابات جمعيات المقاطعات والكونغرس، سيكون القصد منها أن تشمل أساسا الأشخاص الذين استقروا في كاليدونيا الجديدة قبل تاريخ ٣١ كانون/ديسمبر ١٩٩٤، والأشخاص الذين لهم أو كان لهم المركز العرفي، وأولئك الذين ولدوا في كاليدونيا

الجديدة ويوجد فيها مركز مصالحهم المادية والمعنوية. وفي ختام الجلسة الثانية عشرة للجنة الموقعين على اتفاق نومييا، التي عقدت يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بناء على طلب من الأطراف الكاليدونية، نظرت الدولة القائمة بالإدارة في إمكانية تعديل القانون الأساسي للسماح بالتسجيل التلقائي لفئات معينة من الناخبين في هذه القائمة الانتخابية الخاصة. واقترحت الدولة القائمة بالإدارة أيضا إضافة قاضٍ إلى كل لجنة إدارية خاصة من أجل تعزيز نزاهتها، كما اقترحت إنشاء هيئة واحدة مسؤولة عن توفير توضيحات قانونية لهذه اللجان الإدارية الخاصة المختلفة. وتقوم الدولة القائمة بالإدارة والقوى السياسية الكاليدونية حاليا بمناقشة هذه المقترحات حاليا.

## ثانيا - الميزانية

١٨ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن الوضع المالي في كاليدونيا الجديدة تدهور منذ عام ٢٠١٢، وأنها تواجه على حد سواء ضرورة ضمان توازنها المالي، عقب انخفاض إيراداتها الضريبية، والإسهام بقوة أكبر في تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

١٩ - وبفضل تعزيز الحد من نفقات التشغيل العامة (-١,٥ في المائة) ونفقات الدعم (-٥ في المائة)، تمكنت كاليدونيا الجديدة من زيادة استثماراتها بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣، وبالتالي تلبية احتياجات تمويل مشروعها الرئيسي، وهو تشييد مركز ميديبول الاستشفائي مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الاستثمار حول محاور رئيسية هي: تجديد المدارس الثانوية، والاستثمار في الطرق، وتجهيز البنية التحتية للمطارات.

٢٠ - وأكدت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة أعلنت، بالنسبة لعام ٢٠١٥، عزمها على البدء في استعادة قدرتها على التمويل الذاتي التي انخفضت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ حتى تتمكن من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها مع شركائها الماليين، وتظل واحدة من مُحركّات النمو الاقتصادي من خلال استثماراتها. وفي إطار هذه الميزانية، ينبغي لها الشروع في تنفيذ خطة متعددة السنوات لترشيد نفقاتها التشغيلية بمواصلة جهود تقاسم النفقات. وتشمل هذه المنظورات من جهة أخرى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الواردة في خطة عمل مشتركة بين الشركاء الاجتماعيين والمجموعات السياسية في الكونغرس والحكومة المحلية، تهدف إلى توليد إيرادات إضافية خاصة لتغطية الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.

٢١ - وهذه الخطة، التي اعتمدت في إطار مؤتمر اقتصادي واجتماعي ومالي عقد في أواخر شهر آب/أغسطس ٢٠١٤، تتضمن عنصرا متعلقا بالضرائب بدأ تنفيذه في أواخر كانون

الاول/ديسمبر ٢٠١٤ باعتماد عدة قوانين تنص على إنشاء ضرائب جديدة (إنشاء الضريبة التضامنية الكاليدونية، واعتماد ضريبة مضافة إلى ضريبة الشركات، وتعديل الضريبة على إيرادات الأوراق المالية). وترمي هذه الضرائب إلى تمكين كاليدونيا الجديدة من تحقيق إيرادات جديدة تبلغ نحو ١٠ بلايين من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، وهو مبلغ يعتبر ضروريا لضمان استدامة النظم الاجتماعية واستعادة ميزانية كاليدونيا الجديدة توازنها.

## ثالثا - الظروف الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

٢٢ - وفقا لشعبة الإحصاءات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تمتلك كاليدونيا الجديدة واحدا من أغنى الاقتصادات في جزر المحيط الهادئ، حيث يُقدَّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٦٢ ٣٤ دولارا في عام ٢٠١٤ (وهي تقديرات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة). وتعود هذه السمة الخاصة جزئيا إلى الدور الهام الذي يؤديه تعدين النيكل وتجهيزه في اقتصاد الجزيرة. فإنتاج النيكل يمثل أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع إيرادات التصدير. غير أن التوزيع الجغرافي للدخل في الإقليم لا يزال متفاوتا بشدة: فمقاطعة الجنوب تمثل نحو ٨٥ في المائة من مجموع دخل الأسر المعيشية، ومقاطعة الشمال ١١,١ في المائة، ومقاطعة جزر لويوتي ٣,٩ في المائة. ويعتمد الاقتصاد اعتمادا شديدا على التحويلات المالية التي تقوم بها الحكومة الفرنسية. وينفق ما يقرب من ٨٠ في المائة من الموارد المالية التي تُخصَّصها فرنسا على الصحة والتعليم، ودفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وتمويل مشاريع التنمية لا سيما في مقاطعتي الشمال وجزر لويوتي. ويعاني الإقليم من جهة أخرى من عجز هيكلي تجاري كبير.

٢٣ - وأكدت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة شهدت نموا مطردا خلال العقد الماضي. فمستوى المعيشة في الإقليم يضاهي الآن مستوى المعيشة في الغالبية العظمى من المناطق الفرنسية ويقترّب من مستوى المعيشة في نيوزيلندا التي تحتل المرتبة الثانية في منطقة المحيط الهادئ بعد أستراليا. ولقد تلقت هذه الدينامية الدعم بفضل مشاريع تشييد البنى التحتية الرئيسية، ويشمل ذلك خصوصا مصنعي التعدين في كل من غورو وكونيامبو. ومنذ منتصف عام ٢٠١١، يتباطأ نمو الاقتصاد الكاليدوني وسط بيئة دولية صعبة. وأسباب هذا التباطؤ عديدة وتختلف باختلاف قطاعات النشاط.

## باء - الموارد المعدنية

٢٤ - تحتل كاليدونيا الجديدة المرتبة الثانية في العالم من حيث إنتاج النيكل، ويقدر أنهما تمتلك ما يتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة من احتياطيات العالم من النيكل. ويُستغلُّ فيها الكوبالت أيضا لأغراض تجارية وعثر فيها على رواسب من الحديد والنحاس والذهب. وتقوم بالتعدين نحو عشر شركات، أهمها شركة النيكل (Société Le Nickel)، وشركة تعدين النيكل (Nickel Mining Company) وشركة فال كاليدونيا الجديدة (Vale Nouvelle-Calédonie). أما الجهات الأخرى المشغلة في التعدين فهي شركات التعدين الصغيرة التي تملك منطقة تعدين أم لا وتدور في فلك الشركات الرئيسية. وفي عام ٢٠١٣، أنتجت كاليدونيا الجديدة حوالي ٦ في المائة من كمية النيكل المستخرج في العالم، أي ١٦٠.٠٠٠ طن. ومن هذه الكمية، تم تصدير ٦.٠٠٠ طن وتجهيز ١٠٠.٠٠٠ طن محليا. ولم يكن إنتاج كاليدونيا الجديدة من الفلزات، الذي يبلغ ٧٠.٠٠٠ طن، يمثل سوى ٣,٥ في المائة من الإنتاج العالمي في عام ٢٠١٣. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن تزداد هذه الحصة ببدء التشغيل الكامل للمصنعين الجديدين في كونيامبو بمقاطعة الشمال وغورو في مقاطعة الجنوب. وتوقع الدولة القائمة بالإدارة أن آثار ارتفاع أسعار النيكل في عام ٢٠١٤ لن تتجلى تماما في كاليدونيا الجديدة إلا في عام ٢٠١٥، لأن النتائج السيئة التي سجلها قطاع المناجم والمعادن في عام ٢٠١٣ أدت إلى خسارة الإقليم إيرادات ضريبية في عام ٢٠١٤. واعتبارا من عام ٢٠١٥، من المتوقع أن ترتفع الإيرادات الضريبية المتأتية من هذا القطاع. وازدادت العمالة في قطاعي المعادن والتعدين بنسبة ٧ في المائة خلال سنة واحدة لتصل إلى حوالي ٧ ٢٠٠ شخص في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ (بما في ذلك الوظائف ذات الصلة كالعمال المتعاقدين أو الناقلين أو المتناوبين).

## جيم - قطاع البناء والتشييد والصناعة

٢٥ - يمثل قطاع البناء والأشغال العامة في المتوسط ١٠ في المائة من الثروات المتولدة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ وكان يعمل فيه نحو ٩ في المائة من أجراء الإقليم في عام ٢٠١٣. وبعد عدة سنوات من النمو المطرد، يعاني هذا القطاع اليوم من انتهاء المشاريع الكبرى الرئيسية والتباطؤ في بناء المساكن الجديدة. كما أن قطاع بناء المساكن لذوي الدخل المنخفض ما زال غير كاف إلى حد كبير لتغطية الاحتياجات المقدرة. وفي هذا السياق، تتقلص فرص العمل بأجر في قطاع البناء (من ٣,١ في المائة عام ٢٠١٣ مقابل حوالي ٤,٧- في المائة عام ٢٠١٢). بيد أن آفاق القطاع آخذة في التحسن، حيث يسمح قانون

الإعفاء الضريبي المحلي منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بتقديم الدعم من جديد لبناء المساكن المتوسطة.

٢٦ - والقطاع الصناعي (عدا الصناعات المعدنية) يتركز أساسا حول أنشطة تركيب الآلات والمعدات وإصلاحها، وتجهيز المواد الغذائية وتصنيع المنتجات (لا سيما المنسوجات والملابس). ودينامية هذا القطاع، الذي كان يمثل ٦ في المائة من توليد الثروات و ٥ في المائة من العمالة بأجر (باستثناء الأنشطة الاستخراجية والطاقة) في عام ٢٠٠٩، تستند أساسا إلى إنشاء الشركات التي تضم شخصا واحدا، وهي تشكل ٨٠ في المائة من النسيج الصناعي في كاليدونيا الجديدة. وتواجه تنمية القطاع الصناعي ارتفاع تكاليف الاستثمار والإنتاج، بسبب ضيق السوق المحلية والطابع الجزري للإقليم، الذي يتسبب في ارتفاع تكاليف المدخلات. وللتغلب على هذه العقبات، أخذت السلطات المحلية زمام المبادرة لحماية الإنتاج المحلي (تحديد حصص أو تعليق بعض الواردات والحماية الجمركية) وتوفير حوافز ضريبية (نظم ضريبية تفضيلية لاستيراد الأصول الاستثمارية والمواد الخام).

#### دال - الزراعة وصيد الأسماك

٢٧ - مع أن القطاع الأولي (باستثناء التعدين) يمثل أقل من ٢ في المائة من الثروة المتولدة والعمالة بأجر (مع ٦٥٠ ١ أجيرا في أوائل عام ٢٠١٤)، فهو يمثل النشاط الرئيسي لعدد كبير من سكان الأرياف. وتم إحصاء ٥٠٠ ٤ مزرعة في البلد عام ٢٠١٢، في حين بلغ عدد المشتغلين بالزراعة العائلية حوالي ٢٠٠ ١٣ شخص. وهكذا لا تزال الزراعة والرعي وصيد الأسماك تشكل اقتصادا معيشيا، رغم أن المساحة المخصصة للإنتاج الزراعي تنقلص تدريجيا (بمقدار الربع في ١٠ سنوات)، ويستوعب تطور صناعة النيكل ونشوء المناطق الحضرية حول مراكز العمل الجديدة جزءا من القوة العاملة الزراعية. وتشكل تربية الأبقار على الساحل الغربي، التي يقوم بها في الغالب مربو ماشية من أصول أوروبية، وتربية الخنازير وتصدير لحم الطرائد إلى أوروبا أهم الأنشطة الزراعية المدرة للدخل. وتُمارس ثلاثة أشكال من الصيد في الأرخبيل، حسب المناطق، وهي: الصيد في البحيرة، والصيد بالقرب من الشواطئ، والصيد في أعالي البحار. وأكدت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة ليست مكتفية ذاتيا في معظم القطاعات الزراعية والحيوانية، ولا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات.

#### هاء - النقل والاتصالات

٢٨ - يمثل قطاع النقل والاتصالات نسبة ٨ في المائة من القيمة المضافة في الإقليم (وهو رقم عام ٢٠٠٩)، و ٦ في المائة من العاملين بأجر (نهاية عام ٢٠١٣)،

و ٤,٤ في المائة من الشركات المسجلة. ولدى الإقليم شبكة طرق جيدة داخل مدينة نومييا وحولها. أما البنية التحتية للطرق في بقية مناطق البلد فهي أقل تطوراً، لكنها تتحسن باستمرار. وفي كاليدونيا الجديدة حوالي ٥ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق، حوالي نصفها معبّد. ويتمحور نشاط الموانئ في كاليدونيا الجديدة حول البنى التحتية لميناء كاليدونيا الجديدة المتمتع بالإدارة الذاتية، الذي يوجد في نومييا (وهو الميناء الفرنسي العاشر وأول ميناء في أقاليم ما وراء البحار)، وبعض الموانئ الثانوية التي تتصل أنشطتها أساساً باستغلال النيكل (في غراند تير) وحركة نقل الركاب بين الجزر والمراسي البحرية، لا سيما في نومييا الكبرى. وتجري عمليات الشحن البحري من الخارج أو إليه عبر نومييا في الغالب. وتمثل الكمية الإجمالية للبضائع من غير خام النيكل التي تم تحميلها أو تفريغها ٣ ملايين طن في عام ٢٠١٣. ويعالج الميناء أيضاً ٧,٧ ملايين طن من خام النيكل، منها ٤,٥ ملايين طن موجهة للتصدير (وتقابل الكمية المتبقية الخام الذي يجري تفريغه في دونيامبو من مراكز التعدين). وتبدو حركة النقل البحري في الحاويات مستقرة نسبياً، مع تحميل ما يقل قليلاً عن ١٠٠ ٠٠٠ حاوية أو تفريغها أو إعادة شحنها. وبإجراء ٣ ٢٠٠ عملية من عمليات إعادة الشحن، فإن الميناء بمثابة منصة إقليمية، حيث تبقى ٩٠ في المائة من البضائع المعاد شحنها في منطقة أوقيانوسيا (فانواتو وفيجي ونيوزيلندا أساساً).

٢٩ - ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ حصلت كاليدونيا الجديدة على التأهيل في مجال حقوق حركة الملاحة الدولية وبرامج الاستثمار للنقل الجويين. ودخل نقل الصلاحيات المتعلقة بالشرطة وأمن الملاحة الجوية، لخطوط الملاحة الجوية الداخلية فحسب، حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتتولى وكالة كاليدونيا الجديدة للنقل الجوي، وهي مؤسسة عامة كاليدونية، التكفل بضمان استمرارية النقل الجوي. وهي تمتلك بهذه الصفة نسبة ٩٩,٣٨ في المائة من رأس مال شركة الخطوط الجوية الدولية الكاليدونية (Aircalin). وتنظم خمس شركات دولية رحلات منتظمة باتجاه هذا الإقليم. وفي عام ٢٠١٣، سُجِّل ما عدده ٤٧٥ ٠٠٠ مسافر (وصول ومغادرة) في المطار الدولي نومييا - لاتونتوتا. وترتبط رحلات جوية دولية هذا المطار بالبلدان المجاورة وكذلك باليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وترتبط رحلات جوية منتظمة الميناء الجوي المحلي نومييا - ماجنتا بالجزر الأخرى وبالتجمّعات الحضرية في الجزيرة الرئيسية غراند تير. وقد انتهت المرحلة الثانية من عمليات تجديد مطار نومييا - لاتونتوتا التي بلغت تكلفتها ١٠٠ مليون يورو (تشمل مبلغ ١٢ مليون يورو للدولة القائمة بالإدارة) في الربع الأول من عام ٢٠١٣. وقد تمت الموافقة على مخطط جديد لتركيبة الميناء الجوي العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يتيح خدمة ١,٥ مليون مسافر بحلول عام ٢٠٣٠



من بينهم ٦٠٠ ٠٠٠ مسافر على الخطوط الداخلية. وانعكس أيضا تحديث شبكة النقل على الصعيد القطري عن طريق وضع المخطط العام لوسائل النقل الذي سينجز بحلول عام ٢٠٢٥ والذي تمنح فيه الأولوية لتحقيق التكامل والاتساق بين جميع وسائل النقل.

٣٠ - وفيما يتعلق بالنقل الداخلي، يوجد في كاليدونيا الجديدة ١٤ ميناء جويا للملاحة الجوية العامة. وتتقاسم ثلاث شركات النقل العام الداخلي. وقد سجل ميناء نوميا - ماجنتا الجوي الذي يعبره نصف الرحلات الداخلية، ما يربو على ٣٩٢ ٠٠٠ مسافر (وصول ومغادرة). أما موانئ جزر لوايوتي الجوية فتستقطب وحدها نسبة ٧٧ في المائة من أفواج المسافرين الداخليين (عدا ميناء نوميا - ماجنتا). ومن الجدير بالذكر أيضا تشغيل سفينة ثالثة تؤمن نقل البضائع وإطلاق مشروع لتشييد هياكل أساسية مرفئية على ساحل جزيرة أوفيا.

٣١ - ويضمُّ قطاع الاتصالات اللاسلكية المعهد الإقليمي، وهو مكتب كاليدونيا الجديدة للبريد والاتصالات اللاسلكية وشركاؤه (مزودو خدمات الإنترنت، وشركة خطوط الهواتف المحمولة موبيليس، ومقدمو محتويات المواقع الشبكية). وقد أدى تشغيل شبكة من الكابلات البحرية بين الإقليم وأستراليا في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة قدرة شبكة الإقليم بشكل كبير. وتطورت مرافق الإنترنت وازداد استخدامها بسرعة في السنوات الأخيرة. فبين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤، تطوّرت، على سبيل المثال، حركة استخدام شبكة الإنترنت النقالة بنسبة ٤٠ في المائة استفاد منها مجموع يفوق ٤٤ ٠٠٠ عميل. ووفق الدولة القائمة بالإدارة ستستكمل الخدمات في شباط/فبراير ٢٠١٥ بتوفير الجيل الرابع من أجيال الاتصالات اللاسلكية الخلوية (4G) في الإقليم. والهدف هو الاستمرار، بهذا الشكل، في تقليص الهوة الرقمية وتسليح حركة استخدام الإنترنت. وستتيح أشغال تجهيز محطات التكنولوجيا الجديدة تغطية ما نسبته ٨٥ في المائة من أراضي الجزيرة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

#### واو - السياحة والبيئة

٣٢ - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، تتمتع كاليدونيا الجديدة، بحكم موقعها الجغرافي وثرواتها الثقافية، بمزايا حقيقية وإمكانات سياحية كبيرة لا تُستغلُّ على نحو كاف. وتشكل هذه الإمكانيات مصدرا أساسيا للتنمية الاقتصادية في الإقليم. ويمثل قطاع السياحة نسبة تفوق بقليل ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي زهاء ٢٠٨ ملايين دولار) ويوفّر ٥٥٠٠ فرصة عمل. ويشير المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية إلى أن ١٠٧ ٧٥٠ سائحا زاروا كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٣، مقابل ١١٢ ٢٠٠ سائح في عام ٢٠١٢، ما يمثل تراجعاً في عدد المسافرين يبلغ ٤ ٤٥٠ شخصا (٤ في المائة). ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى النقص الحاصل في عدد السياح الوافدين من اليابان

(- ١٠ في المائة) ومن أستراليا (- ١١ في المائة) إلى جانب تراجع الإقبال على السياحة المتعلقة بالأعمال. وتظل فرنسا المتروبولية أهم جهة موفرة للسياح (قراية ٤٠.٠٠٠ سائح) وتتقدم أستراليا واليابان. أما نيوزيلندا وجمهورية كوريا وكندا وأوروبا فتمثل الأسواق الأخرى الموفرة للسياح. وتشهد سوق الرحلات البحرية السياحية أوج ازدهارها: فعدد الزوار الوافدين إلى كاليدونيا الجديدة في سفن الرحلات السياحية بلغ ٤٠٠.٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٤، بينما لم يتجاوز عددهم ١٠٠.٠٠٠ زائر في عام ٢٠٠٨. وتستفيد في المقام الأول من أنشطة الرحلات البحرية السياحية نومييا وجزيرة بين، وبدرجة أقل جزيرتا ليفو وماري.

٣٣ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة تتمتع بتراث طبيعي لا يُضاهى يتميز بمعدلات توطن عالية ولا سيما التوطن النباتي (٧٦ في المائة)، وبنظم بيئية بريّة متميزة (الغابات المطيرة والأحراج المعدنية) بعضها مهددٌ بشكل خاص (الغابات الجافة) وبثاني أكبر حاجز شعاب مرجانية في العالم بعد حاجز الشعاب المرجانية الكبير الأسترالي. ويحظى الإقليم اليوم بتسميتين بعد أن حظي بالاعتراف على الصعيد الدولي بوصفه منطقة ثرية بيئياً من حيث تنوعها الأحيائي عالمياً، الأولى مع إدراج موقع ”بحيرات كاليدونيا الجديدة المرجانية: تنوع الشعاب والنظم الإيكولوجية ذات الصلة“ في قائمة مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تموز/يوليه ٢٠٠٨ والثانية مع إدراج موقع ”بحيرات المنطقة الجنوبية الكبرى في كاليدونيا الجديدة“ في قائمة مواقع اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موثلاً للطيور المائية في شباط/فبراير ٢٠١٤.

٣٤ - وتحظى مختلف المخاطر التي تهدد هذا التنوع الأحيائي بعناية خاصة من قِبَل المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة الحفظ الدولية. وقد أعربت هذه المنظمة، في تقرير أصدرته في شباط/فبراير ٢٠١١، عن قلقها بسبب الأثر السلبي لتعدين النيكل وإزالة الغابات على النباتات والحيوانات الفريدة في كاليدونيا الجديدة. ويُصنّف الإقليم في المرتبة الثانية بين مناطق العالم العشر التي تتعرض فيها الغابات لأشدّ مخاطر الإزالة، إذ فقدت ٩٥ في المائة من غطائها الحرجي الأصلي. وتهدد إزالة الغابات أيضاً الكثير من الفصائل المتوطنة التي تشمل عدداً من النباتات والطيور. فعلى سبيل المثال، يُعدُّ طائر الكاغو (*Rhynchotos jubatus*) النوع الوحيد الذي نجح من الانقراض من فصيلة طيور Rhynchotidae، ولعله أشهر الطيور الأصلية في الإقليم. وتُعدُّ كاليدونيا الجديدة أيضاً موطناً لإحدى أضخم العظائيات في العالم، هي عظاية كاليدونيا الجديدة العملاقة (*Rhacodactylus leachianus*).

٣٥ - وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، أصبح حفظ التنوع الأحيائي في صلب اهتمامات الحكومة. فقد اتخذت المقاطعات الثلاث إجراءات مختلفة بحكم

صلاحياتها في مجال البيئة، وكذلك حكومة كاليدونيا الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة تمثلت في تنفيذ استراتيجيات مستدامة لإدارة وحفظ الفصائل ذات القيمة الرمزية (حيوان الأطوم البحري وطائر الكاغو) أو النظم البيئية التراثية (الغابات الجافة بالخصوص)؛ وإنشاء محمية للمساحات الطبيعية في كاليدونيا الجديدة تتيح تنسيق الإجراءات بين مختلف الشركاء المعنيين (الحكومة والمجتمع المدني) فيما يتعلق بالملفات الثلاثة ذات الأولوية وهي التراث العالمي لليونسكو والغابات الجافة ومكافحة الأنواع الغريبة الغازية. ويشكل أيضا إنشاء شبكة من المناطق البرية والبحرية المحمية إحدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة لحماية التراث الطبيعي. وتضاف إلى المناطق المحمية المنشأة على صعيد المقاطعات المحمية الطبيعية في بحر المرجان التي أنشئت عام ٢٠١٤. وتشمل هذه المحمية كامل المنطقة الخاضعة لولاية كاليدونيا الجديدة، أي ١,٣ مليون كيلومتر مربع.

٣٦ - وعلاوة على ذلك، تشكل الأنظمة المعمول بها في كاليدونيا الجديدة (قانون التعدين لعام ٢٠٠٩ وقوانين البيئة في المقاطعات ابتداء من عام ٢٠١٠) إطارا صارما ينظم أنشطة التعدين وأثره في البيئة الطبيعية والبشرية. وتفرض هذه الأنظمة بالخصوص قيودا شديدة في مجالي الممارسات السليمة والتدابير التعويضية. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح صندوق النيكل الذي أُنشئ في عام ٢٠٠٩ الإصلاح التدريجي للمواقع التي تدهورت بسبب أنشطة التعدين في الماضي.

#### رابعاً - الظروف الاجتماعية

##### ألف - لمحة عامة

٣٧ - تكشف بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بكاليدونيا الجديدة أن دليل التنمية البشرية في الإقليم مرتفع. فمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار يزيد على ٩٦ في المائة، ونسبة الالتحاق بالدراسة (جميع المستويات) تبلغ ٨٩ في المائة. غير أن المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية يفيد بأن الإقليم يعاني من بعض أوجه الاختلال والتفاوت على عدة المستويات، بما فيها المستويان الاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن نسبة ٧٤,٤ في المائة من السكان تتركز في مقاطعة الجنوب. وباحتساب ضواحي نوميا، يقطن في منطقة نوميا الحضرية الكبرى ٦٧ في المائة من السكان. وتبلغ الكثافة السكانية في مقاطعة الجنوب ٢٣,٤ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد (٩٩٩,٧ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في نوميا) مقابل ٤,٦ نسمة فقط في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة الشمال و ١١,١ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة جزر لوايوتي.

٣٨ - وتشير التقديرات أيضا إلى أن ٦٦ في المائة من السكان البالغة أعمارهم ١٤ عاما أو أكثر الذين يعيشون في مقاطعتي الشمال وجزر لويوتى ليست لديهم مؤهلات مقابل ٣٥ في المائة في مقاطعة الجنوب.

٣٩ - وفي أعقاب مظاهرات ضد غلاء المعيشة في أيار/مايو ٢٠١١، أنشأ الكونغرس لجنة خاصة لإعداد اتفاقات اقتصادية واجتماعية ومتابعة تنفيذها. وفي أعقاب اتفاق أول أبرم بين أعضاء الكونغرس وهيئة "غلاء المعيشة" النقابية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بحضور المفوض السامي الفرنسي، وقيام الهيئة النقابية بحركة إضراب بسبب عدم رضاها عن تنفيذ الاتفاق، وقّع بروتوكول جديد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أفضى المؤتمر الاقتصادي والاجتماعي والضرربي الذي نظّمته الحكومة الجديدة بكاليدونيا الجديدة بمشاركة الدولة القائمة بالإدارة والهيئات الممثلة للأجراء وأرباب العمل إلى توقيع اتفاق يعرض في شكل خطة مشتركة التدابير الاقتصادية والضريبية التي تتعهد هذه الحكومة باتخاذها. وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، ترجع أسباب سقوط حكومة السيدة سينتيا ليجار، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في المقام الأول إلى الانقسامات الحاصلة بين المجموعات السياسية للأغلبية فيما يتعلق بنوع التدابير الضريبية المتخذة عقب تنفيذ هذه الخطة المشتركة. وبالموازاة مع ذلك، شرع المفوض السامي السابق في إجراء مفاوضات مع المصارف بغرض تخفيض الرسوم المصرفية. وقد أبرم اتفاق أول بشأن هذه النقطة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ووقّع اتفاق ثانٍ يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ استكمالا للجهود المبذولة في البداية.

٤٠ - وانبثق مفهوم ضبط التوازن الاقتصادي من اتفاق نومييا لعام ١٩٩٨ ومن الرغبة في توزيع فرص العمل والثروات بشكل متنسق على كامل الأراضي الكاليدونية استعدادا لإمكانية الحصول على السيادة المطلقة. وهذا المفهوم هو الذي أفضى إلى حل في كيفية توزيع مخصصات الميزانية الذي كان استباقياً واستفادت منه مقاطعتا الشمال وجزر لويوتى نظرا لأهميتهما الديمغرافية ولأوجه الاختلال التي يتعين معالجتها. وتمثل أيضا في تنمية منطقة فوه - كونييه - بومبو في مقاطعة الشمال حيث أنشئ مصنع للنيكل.

٤١ - وبعد خمسة عشر عاما على إبرام اتفاق نومييا، يُعدُّ مصنع شركة كونيامبو للنيكل المساهمة المبسّطة في فوفوتو (بلدية فوه) والذي دخل مرحلة الإنتاج منذ أكثر من عام، حجر الزاوية لعملية ضبط التوازن. وبفضل مساندة الدولة القائمة بالإدارة، مكنت اتفاقات بيرسي لعام ١٩٩٨ مقاطعة الشمال من استغلال موارد جبال كونيامبو بهدف تجميع حصتها التي تمكنها من حيازة أغلبية الأسهم (٥١ في المائة) في شراكتها مع الشركة الصناعية

غلينكور لإقامة مصنع في هذه المقاطعة. وقد أتاحت الدراية التي تتمتع بها الشركة الصناعية ومواردها المالية تنفيذ المشروع. ويتمثل الهدف في نهاية المطاف (عام ٢٠١٦ أو عام ٢٠١٧) في إنتاج ٦٠.٠٠٠ طن من النيكل الحديدي سنويا، بما أن الحقل الموجود في الجبال سيمكّن من تزويد المصنع لفترة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ عاما.

٤٢ - وفي مرحلة التشغيل، من المتوقع أن يوظّف المصنع بشكل مباشر زهاء ألف عامل والشركات المتعاقدة من الباطن، الكاليدونية في معظمها (بما يربو على ٨٥ في المائة)، قرابة ألف عامل آخر. ولهذا الغرض، وضعت كاليدونيا الجديدة ومقاطعة الشمال بالتعاون مع الدولة القائمة بالإدارة برنامجا تدريبيًا في فرنسا وكندا وأستراليا منذ ما يزيد على خمس سنوات لتيسير عملية التوظيف المحلية وتدريب الكوادر والعمال الكاليدونيين.

٤٣ - وقد حفز تأسيس المصنع تنمية هامة وسريعة في منطقة فوه - كونه - بومبو بتشيد مساكن وإقامة هياكل أساسية دعمتها السياسات العامة التي اتخذتها مختلف المؤسسات (مقاطعة الشمال، وحكومة كاليدونيا الجديدة، والدولة).

٤٤ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها ساهمت في تمويل مصنع مقاطعة الشمال عن طريق الإعفاء الضريبي لمحطة توليد الطاقة الكهربائية (قانون جيراردان). وعلاوة على ذلك، أبرمت عقودا إنمائية مع المقاطعة وكذلك مع بلديات مقاطعة الشمال تتيح تعبئة موارد هامة لمساعدة منطقة الشمال. وقد أتاحت هذه التمويلات دعم تنمية بلديات مقاطعة الشمال (١٧ بلدة تضم ١٩٩ قبيلة تشكل تجمعات سكانية معزولة تحتاج إلى التزويد بالخدمات والإدارة) وكفالة تدارك جزء من النقص في مجال المرافق التي تعدّ أساسية (مياه الشرب والطرق والصرف الصحي وغير ذلك من المرافق العامة). وهكذا تسنى إقامة شبكة من المؤسسات المحلية. فارتفع عدد المؤسسات من ١٥٥٠ إلى ٣٠٠٠ مؤسسة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣. وشهدت منطقة فوه - كونه - بومبو تضاعف عدد سكانها في غضون ١٠ سنوات ليصل إلى ١٠٠٠٠ نسمة. ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ١٥٠٠٠ نسمة في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠.

٤٥ - وفي منطقة الجنوب الكبرى، قدمت الدولة القائمة بالإدارة والجمعيات المحلية أيضا الدعم لتشيد مصنع للتعدين، هو مصنع غورو الذي تشغله شركة فال كاليدونيا الجديدة. وتمتلك شركة فال كندا ما نسبته ٨١ في المائة من أسهم هذا المصنع، بينما تمتلك شركة التعدين في الجنوب الكاليدوني، وهي شركة مساهمة تضم المقاطعات الثلاث، نسبة ٥ في المائة من أسهمه. ويعتبر مصنع غورو المصنع الوحيد في الإقليم الذي لا يشتغل باعتماد طريقة معالجة المعادن حراريا وإنما بمعالجة الخامات بالسوائل لاستخلاص الفلزات،

وهي طريقة تتيح الاستفادة من المعادن ذات نسب الكثافة المنخفضة. ويشتغل في شركة التعدين نحو ٢٦٠ عاملاً.

## باء - العمالة

٤٦ - تتضح الفوارق بين المناطق كذلك بجلاء في سوق العمل، فعدد العاطلين عن العمل مرتفع بشكل خاص في مقاطعة الشمال. إلا أن التشغيل التدريجي لمصنع شركة كونيامبو للنيكل بمقاطعة الشمال، في عام ٢٠١٢، أتاح توفير ٨٠٠٠ فرصة عمل جديدة، مباشرة وغير مباشرة، سيُخصَّص الكثير منها للسكان المحليين. وأشارت حكومة كاليدونيا الجديدة إلى أنها لا تملك إحصاءات تؤكد ارتفاع مستويات البطالة في أوساط الكانك. وعلى أية حال، تشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها اتخذت تدابير تصحيحية لإعادة التوازن. وعلى هذا النحو، دخل القانون رقم ٢٠١٢-٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، المتعلق بحماية العمالة المحلية وتعزيزها ودعمها، حيز النفاذ مع تعيين أعضاء اللجنة المشتركة المعنية بالعمالة المحلية في مطلع شباط/فبراير ٢٠١٢. وينصُّ هذا القانون على أن يكون توظيف مواطني كاليدونيا الجديدة هو القاعدة. وفي حال عدم وجود مواطن بنفس الكفاءات، ينبغي لرب العمل أن يوظف شخصاً لديه ما يثبت إقامته في الإقليم مدة كافية.

٤٧ - ويواصل بعض ممثلي الكانك الإعراب عن قلقهم إزاء تدفق العمال المهاجرين إلى كاليدونيا الجديدة. واعترفت حكومة الإقليم بهذا الأمر، موضحة أن الهجرة تشمل العمال ذوي المهارات العالية والفنيين والإداريين، غير المتوافرين في القوة العاملة المحلية. وعلاوة على ذلك، تقتصر فترة بقاء الفئة الأولى على ١٨ شهراً، بينما تقتصر على أربع سنوات بالنسبة للفئة الثانية. ووفقاً لحكومة كاليدونيا الجديدة، قام ثلاثة أرباع العمال المهاجرين الذين يشتغلون في منشأة النيكل في مقاطعة الجنوب بمغادرة الإقليم بالفعل ولم يبق إلا ١٢٩ عاملاً أجنبياً في الموقع. وتسارعت وتيرة التسريح في مصنع مقاطعة الشمال حيث انخفض عدد العمال الأجانب المقيمين إقامة طويلة إلى ٦٢٠ عاملاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مقابل نحو ٤٠٠٠ عاملاً في تموز/يوليه ٢٠١٣.

## جيم - التعليم

٤٨ - نقل القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ صلاحية إدارة التعليم الابتدائي العام إلى سلطات كاليدونيا الجديدة ومنحها الحق في تكييف المناهج الدراسية وفقاً للخلفيات الثقافية واللغوية المحلية، بسببٍ منها بالخصوص التعليم بلغات الكانك. وقد وقَّعت خمسة اتفاقات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة

كاليدونيا الجديدة لتنظيم نقل صلاحية التعليم الثانوي إلى الإقليم، على أن يتم النقل رسمياً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي مستوى التعليم الثانوي، ألحقت كاليدونيا الجديدة بالمدارس في القطاعين العام والخاص المتعاقد معها ١٧ ٨٠٠ تلميذ ينتسبون إلى ٥١ مدرسة ثانوية (المرحلة الأولى من التعليم الثانوي)، و ١٠ ٩٥٠ تلميذاً ينتسبون إلى ١٤ معهداً ثانوياً وفرعاً لها (المرحلة الثانية من التعليم الثانوي).

٤٩ - وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، تحظى جامعة كاليدونيا الجديدة التي تأسست عام ١٩٩٩ بخصوصية تتمثل في أنها جامعة فرنسية وأوروبية في خدمة التنمية في كاليدونيا الجديدة وخارج نطاق المنطقة الأوقيانوسية. ويندرج المنهاج الدراسي لهذه الجامعة في النظام الأوروبي المتكون من البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والذي يكفل جودة التدريس المقدم وفق معايير تشترك فيها جميع جامعات المنطقة الأوروبية. وفي مجال البحوث، مكن تضافر القوى (جامعة كاليدونيا الجديدة وهيئات البحوث في كاليدونيا الجديدة) حول رؤية علمية وتكنولوجية مشتركة من تكوين اتحاد للبحوث والتعليم العالي والابتكار في كاليدونيا الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتهدف أنشطة البحوث التي تضطلع بها جامعة كاليدونيا الجديدة إلى كسب الرهانات الكبرى التي تطرحها التنمية المستدامة في كاليدونيا الجديدة وهي: دراسة التنوع الأحيائي البري والبحري؛ ودراسة معدن النيكل والبيئة التي يوجد فيها؛ والحيز المكاني المتميز بتعدد الثقافات والأجناس الأدبية الشفوية والمكتوبة، والتنظيمات الاجتماعية والسياسية القديمة أو المعاصرة. وتضم الجامعة معهداً عالياً للدكتوراه وخمسة أفرقة بحوث، وتستقبل كل سنة عدداً من الطلاب الدوليين، من بينهم طلاب حاصلون على منحة من حكومة فانواتو.

٥٠ - وفي مجال التدريب العالي، تُحدّد الجامعة سياستها من خلال الأهداف التالية: (أ) دعم التطورات التي يشهدها الإقليم بصورة فعّالة وتلبية احتياجاته بقدر أكبر في مجالي البحوث والتدريب؛ (ب) السعي لتحويل جامعة كاليدونيا الجديدة إلى مرجع في مجالي التعلم وتعزيز اللغات في منطقة المحيط الهادئ عن طريق إنشاء مدرسة نموذجية في ميدان منح الشهادات ومركز للغات.

٥١ - ومن خلال برنامج "كوادر المستقبل"، تلقى التدريب ١ ٤٠٠ متدرب يضعون اليوم كفاءاتهم في خدمة مختلف المجتمعات المحلية والإدارات والمؤسسات في كاليدونيا الجديدة. وتبلغ نسبة الكانك ٧٠ في المائة من هؤلاء المتدربين. وكان معدل النجاح مرتفعاً بينهم: فنسبة ٩٥ في المائة من المتدربين يحالفهم النجاح في الاندماج المهني في غضون الأشهر الثلاثة التي تعقب عودتهم إلى كاليدونيا الجديدة. وتتواصل المشاركة المالية للدولة القائمة

بالإدارة منذ عام ٢٠٠٦. بمبلغ قدره ٤٠٠.٠٠٠ يورو وتشارك كاليديونيا الجديدة بمبلغ قدره ٥٠٠.٠٠٠ يورو. واتخذت إجراءات جديدة مع تحديد المتدربين الذين يتلقون تدريباً ومتابعتهم في اختصاصات الامتياز التالية: (أ) التدريس في التعليم الثانوي العام، مع اعتماد ٢١ أستاذا كاليديونيا في غضون أربع سنوات، من بينهم ١٤ من الكانك. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، ارتفع بذلك عدد الأساتذة المعتمدين الكانك من ٢٩ إلى ٤٨ في القطاع العام؛ (ب) الطب والمهن ذات المستوى العالي المتعلقة بقطاع الصحة؛ (ج) القضاء والوظائف المتعلقة بالقطاعات القضائي والقانوني؛ (د) الإدارة العليا، وبصفة عامة، الوظائف المتعلقة بممارسة السلطات السيادية.

٥٢ - وفي مجال صون النظام العام، اتخذت إجراءات هامة يتمثلان في ما يلي: إنشاء مركز لتدريب أفراد الدرك المساعدين المتطوعين في كاليديونيا الجديدة؛ وتوفير مسار طلاب شرطة الجمهورية، وهو برنامج وضعته وزارة الداخلية بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية يتيح للشباب المتدربين للعمل بصفقتهم مساعدين أمنيين الحصول على التدريب الأساسي اللازم لممارسة هذه المهام. ووفق الدولة القائمة بالإدارة، يعتبر عامل الاندماج هاما جدا لأن هذا البرنامج يتيح إدماج الشباب في صفوف الشرطة الذين ينتمون إلى مختلف الأحياء أو المقاطعات أو الأوساط الاجتماعية. ومن جهة أخرى، تعكس تركيبة خريجي دورة من الدورات دائما بشكل وفي مختلف المجتمعات المحلية للإقليم. وأخيرا، أتاح تنظيم اختبار تنافسي في عام ٢٠١٤ في كاليديونيا الجديدة انتداب ضباط سجون محليين.

٥٣ - واتخذت الدولة القائمة بالإدارة أيضا إجراءات بهدف إعادة التوازن، من قبيل إبرام اتفاقية أولوية التعليم مع معهد باريس للدراسات السياسية التي نُفذت في عام ٢٠٠٩ وأدت إلى قبول ١٣ طالبا من بينهم ستة طلاب كانك أو فتح مدارس داخلية للطلاب المتفوقين في مقاطعات الشمال والجنوب وجزر لويوتي تستوعب ١٣٠ طالبا من الصف الأول الثانوي إلى صف الثانوية العامة (نسبة ٩٥ في المائة منهم كانك).

٥٤ - وتضاعف هيئات التدريب المهني والتعليم العالي الأخرى أيضا جهودها منذ ١٠ سنوات. وهذه الهيئات هي معهد التدريب في مجال المهن الصحية والاجتماعية لكاليديونيا الجديدة ودار المعلمين لكاليديونيا الجديدة وكلية إدارة الأعمال والتجارة. وتوجد أيضا ثلاثة أقسام تحضيرية تؤهل للدخول إلى المعاهد العليا. ويختص المعهد الوطني للفنون والمهن بالتدريب المستمر للكبار ويستقبل طالبا وأجراء وعاطلين عن العمل.

٥٥ - وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والمهني للشباب الذين يمرون بظروف صعبة، تتيح الإجراءات التي اتخذها الجيش الفرنسي عن طريق كتيبة الخدمة العسكرية المكيفة تدريبهم



في مختلف الحرف اليدوية (الميكانيك والبناء والأشغال العامة وتربية الحيوانات والفندقة وخدمات الأطفعة)، وإدماج ٦٠٠ شاب كاليديوني كل سنة. ويتعلق الأمر بعنصر دعم ذي طابع اجتماعي في إطار عسكري يهدف إلى إيجاد حل شامل لتهميش الشباب وما يواجهونه من إقصاء وبطالة واستبعاد اجتماعي وأمية. ومن المتوقع أن يواصل هذا البرنامج توسعه بالنظر إلى ما حققه من نجاح، ولا سيما في مقاطعة الشمال.

## دال - الرعاية الصحية

٥٦ - حسب ما جاء في أحدث موجز قطري للمعلومات الصحية أعدته منظمة الصحة العالمية، لدى كاليديونيا الجديدة برنامج لصحة الأم والطفل يؤدي غرضه. وتظل الأمراض السارية مشكلة من مشاكل الصحة العامة وتتفشى كثيرا الأمراض المنقولة جنسيا. وتمثل الأمراض غير السارية عبئا هائلا وتعد أمراض القلب والشرابين وداء السكري والأورام السرطانية أكثر هذه الأمراض شيوعا.

٥٧ - وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، تنتشر بين السكان الكاليديونيين شتى أنواع الإدمان انتشارا كبيرا، ولا سيما تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات والتدخين. وقد حشدت الدولة القائمة بالإدارة وسلطات المجتمعات المحلية قدراتها لتنسيق سياسة لمكافحة هذه الآفات. وفي عام ٢٠١٢، وضعت خطة كاملة وطموحة على مدى أربع سنوات للإعلام والتوعية والعمل.

٥٨ - وتوجد في الإقليم ثلاثة مستشفيات عامة (فيها ٤٩٢ سريرا)، وثلاث عيادات خاصة (فيها ١٧٨ سريرا)، وأربعة مستشفيات متخصصة (فيها ١٨٤ سريرا)، كلها في نوميا. ويعتبر إنشاء مركز ميديبول الاستشفائي قرب نوميا من المشاريع الهامة التي أُقيمت في الإقليم. ويهدف هذا المستشفى المركزي إلى تجميع المنشآت المتهاكلة أحيانا لأربع مؤسسات صحية (المستشفى المركزي للإقليم، ومعهد باستور لكاليديونيا الجديدة، ومركز الرعاية التأهيلية وإعادة التأهيل، ومجمع علاج الأورام السرطانية) في شكل مجمع صحي متطور مشيد على مساحة ٢٠ هكتارا ومندمج اندماجا كاملا في بيئته الحضرية والطبيعية. وتستند الخطة العامة للمشروع بالخصوص على استغلال الطاقات المتجددة. وتُقدَّر تكلفة المشروع بزهاء ٤٦٠ مليون دولار. وتتولى الدولة القائمة بالإدارة توفير جزء من هذا التمويل في إطار عقود إنمائية (١٥,٧ بليون دولار للفترة ٢٠١١-٢٠١٥). وعلى صعيد المقاطعات، توفر خدمات الرعاية الصحية العامة المتكاملة من خلال سبعة مراكز للخدمات الاجتماعية والطبية فيها ٤٢ سرير مستشفى، و ١٩ مركزا طبيا، و ١٤ مستوصفا، و ٥٥ مرفقا للاستشارة الطبية، و ٢٢ مركزا لخدمات طب الأسنان.

## خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٩ - يحدّد القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية. وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ. ومن أجل ترجمة اتفاق نومييا إلى واقع ملموس، تعتزم كاليدونيا الجديدة أن تصبح عضوا كامل العضوية. وقد أكدت الدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، تأييدها التام لها. وفي عام ٢٠١٠، أبدى قادة المنتدى في بيانهم موافقتهم على اتخاذ قرار في هذا الشأن في أعقاب عملية تشاورية تدريجية مع الأمانة العامة للمنتدى. وأقرّ البيان النهائي الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين للمنتدى، المعقودة عام ٢٠١٣، التوصيات التي قدمتها "لجنة وزارية" تابعة للمنتدى في أعقاب زيارتها إلى كاليدونيا الجديدة في تموز/يوليه. ويجري الآن بحث سبل ووسائل انضمام كاليدونيا الجديدة على أساس توافق جميع أعضاء حكومة كاليدونيا الجديدة. وفي عام ٢٠١٣، تولت جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني رئاسة مجموعة الطليعة الميلانيزية لمدة سنتين في حفل نُظّم في نومييا.

٦٠ - وكاليدونيا الجديدة عضو أيضا في جماعة منطقة المحيط الهادئ وهي أقدم منظمة إقليمية في هذه المنطقة، وتتخذ أمانتها من نومييا مقرا لها. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك كاليدونيا الجديدة فيها بمنطقة المحيط الهادئ برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ووكالة الصيد البحري التابعة لمنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، ومفوضية الصيد البحري في منطقتي المحيط الهادئ الغربية والوسطى، ومنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ومنظمة منطقة المحيط الهادئ لمكافحة تعاطي المنشطات، ومنظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ، ورابطة المحيط الهادئ للطاقة الكهربائية. وقد شهد التعاون الإقليمي في المجال الجامعي تقدما منذ عام ٢٠١٣. فشبكة جامعات البحوث لجزر المحيط الهادئ التي أنشئت رسميا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ تضم ١١ جامعة من جزر منطقة المحيط الهادئ الجنوبية وتهدف إلى المساهمة بشكل منظم في تدريب الكوادر من شباب أوقيانوسيا وفي تنمية الأقاليم. وبذلك تمثل الشبكة منبرا إقليميا فعليا داعما للسياسات العامة.

٦١ - وتواصل كاليدونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز الإقليم المنتسب، وهو مركز منحتة لها معاهدة روما. ويقع مكتب المفوضية الأوروبية المعنية بالبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار لمنطقة المحيط الهادئ في نومييا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقع الوزير الفرنسي لشؤون التعاون والوزيرة الفرنسية لشؤون الأقاليم

الواقعة في ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة على اتفاقية بشأن استضافة نواب كاليدونيا الجديدة في الشبكة الدبلوماسية للدولة في منطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا). وينبغي أن تتواصل عملية تنصيب نواب كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٥.

## سادسا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٢ - أعلن السيد فرونسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، بمناسبة زيارته إلى كاليدونيا الجديدة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، التزام الدولة القائمة بالإدارة بتأمين مستقبل كاليدونيا الجديدة، وتسوية مسألة النيكل، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتدريب. ففيما يتعلق بمستقبل كاليدونيا الجديدة، أكد رئيس الجمهورية في كلمته التي ألقاها أمام النواب، أن استفتاء سكان كاليدونيا الجديدة بشأن الحصول على السيادة الكاملة سيتم في التاريخ الذي يُحدده الكونغرس، وإذا لم يتخذ قرارا، فسيجرى في أجل أقصاه عام ٢٠١٨. وأكد أن اختيار سكان كاليدونيا الجديدة سيُحترم وشدّد على ضرورة الاستعداد لتلك اللحظة وهيئة الظروف التي تجعل الحل مستداما وفي خدمة التنمية. وأشار إلى الأسئلة التي ستُطرح عند إجراء الاستفتاء، ولا سيما الأسئلة المتعلقة بالجنسية وممارسة الصلاحيات التي تم نقلها عملا باتفاق نومييا. والنص الكامل لخطاب الرئيس متاح في الموقع الشبكي التالي: (<http://www.elysee.fr/declarations/article/discours-devant-les-elus-de-nouvelle-caledonie-2/>).

٦٣ - وانهقدت الدورة الثانية عشرة للجنة الموقعين في باريس في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ برئاسة السيد مانويل فالس، رئيس الوزراء، وبحضور الوزير المعني بالأقاليم الواقعة في ما وراء البحار. ولم يشارك فيها الاتحاد الكاليدوني بذريعة عدم تقديم الدولة القائمة بالإدارة أجوبة واضحة، ولا سيما فيما يتعلق بملف قوائم الناخبين. وقد غادر المستشار بيير فروجيه (التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية) المفاوضات قبل اختتامها.

٦٤ - وأتاحت هذه الدورة لرئيس الوزراء الإشادة بما أنجزه الكاليدونيون منذ ما يزيد على ٢٥ عاما. وشكلت أيضا فرصة للتذكير بأن الدولة القائمة بالإدارة ستواصل مواكبة كاليدونيا الجديدة نحو المصير الذي تختاره لنفسها عملا باتفاق نومييا. ووفق الدولة القائمة بالإدارة، يقع دورها ومسؤوليتها في سياق المقصد الوحيد الآتي: تمكين الكاليدونيين من أن يختاروا، بطريقة ديمقراطية، مستقبلهم ونوع الرابط الذي يرغبون في إقامته مع فرنسا مع كفالة أن تجرى العملية بشكل شفاف ولا يقبل الاعتراض. ويمكن الاطلاع على موجز الدورة الثانية عشرة للجنة في الموقع الشبكي التالي:

[http://www.gouv.nc/portal/page/portal/gouv/textes\\_fondamentaux/Releve\\_conclusions](http://www.gouv.nc/portal/page/portal/gouv/textes_fondamentaux/Releve_conclusions))  
 .(XIIe\_Comite\_Signataires.pdf)

٦٥ - وعقب دورة لجنة الموقعين، اجتمعت أربعة أفرقة عمل تضم كافة المجموعات السياسية والموقعين تحت إشراف المفوض السامي للجمهورية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لمناقشة المواضيع التالية: وضع قائمة الناخبين الخاصة من أجل الاستفتاء المتعلق بالحصول على السيادة الكاملة، ومستقبل المؤسسات، ونقل الصلاحيات، ومسألة النيكل. وقد سمحت هذه الاجتماعات بالاتفاق على طريقة عمل وجدول زمني لمناقشات عام ٢٠١٥.

### سابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الحالة المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٦ - أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: التعجيل بالعمل، التي عقدت في نادي، فيجي، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، أحاط ممثل الدولة القائمة بالإدارة المشاركين علماً بالدعم المقدم لعملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، ولا سيما في مجالات منها إعادة تنظيم المقاطعات، والاستثمار في الإسكان الاجتماعي، والتدريب لفائدة السكان. وقد شارك أيضاً خبيران من كاليدونيا الجديدة وممثل جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في الحلقة الدراسية.

٦٧ - وخلال الجلسة التاسعة للجنة الخاصة المعنية بدراسة الحالة المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي عقدت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، شدّدت ممثلة الدولة القائمة بالإدارة على أن فرنسا كانت دائماً تعتبر أن من الواجب إطلاع الأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في العملية التي ينصُّ عليها اتفاق نومييا. ولذا اختارت فرنسا أن تتعاون مع اللجنة الخاصة منذ زمن بعيد وهي تعترم مواصلة هذا التعاون. وأكدت الممثلة أيضاً أن العلاقات متواصلة وودّية مع الرئيس ومكتب اللجنة الخاصة وكذلك مع الفريق المعني بإنهاء الاستعمار التابع لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة. وحسبما أفادت الممثلة، كانت البعثة الزائرة التي أوفدت إلى كاليدونيا الجديدة في آذار/مارس ٢٠١٤ ناجحة وأتاحت للجنة الخاصة معاينة التقدم المحرز في إطلاق المرحلة الأخيرة من عملية اتفاق نومييا. ولاحظت الممثلة أن من شأن أعمال اللجنة الخاصة أن تسهم في مواصلة المداولات التي يقوم بها المجتمع الكاليدوني لاتخاذ قرار بشأن مستقبله في جوٍّ يسوده الهدوء. وكانت فرنسا،

بوصفها جهة فاعلة في العملية، تتدخل لتيسير الحوار الدائر بين مختلف مكوّنات المجتمع الكاليدوني، دون أن تحلّ محلها.

٦٨ - وخلال الجلسة نفسها، استمعت اللجنة الخاصة إلى العديد من مقدّمي الالتماسات من بينهم رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة، وممثلة المفوضية السامية، وزعيم مجموعة الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية في كونغرس كاليدونيا الجديدة، وممثل جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني (انظر A/AC.109/2014/SR.9).

٦٩ - وخلال الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع قرار بشأن كاليدونيا الجديدة عرضه ممثل بابوا غينيا الجديدة (A/AC.109/2014/L.12).

#### باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٧٠ - خلال مناقشات اللجنة الرابعة التي دارت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، شدّد ممثل بابوا غينيا الجديدة، متكلماً أيضاً باسم مجموعة بلدان رأس الحربة الميلانيزية، في جملة أمور، على النتائج الإيجابية التي تمخّضت عنها زيارة اللجنة الخاصة إلى كاليدونيا الجديدة وإلى باريس في الفترة من ٩ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، مشيدا بالمتابعة المنتظمة للمسألة على أعلى مستويات السلطات الفرنسية. ووجّه نداءً إلى الأطراف يدعوهم فيه إلى العمل سوية على التصدي للشواغل التي يثيرها تعقّد النظام الانتخابي بهدف إجراء استفتاء أو استفتاءات الانفصال بطريقة شفافة شاملة منصفة. وقدمت رئيسة حكومة كاليدونيا الجديدة التي دعيت بوصفها تسير إقليمياً غير مستقل، مداخلة عرضت فيها الخطوط الكبرى لبرنامجها السياسي العام. فأبرزت على وجه الخصوص أن المستقبل المؤسسي لكاليدونيا الجديدة لا يمكن أن يتركز إلا على الحوار الذي نص عليه اتفاق نومييا وأطلقه منذ ٢٠ عاما. وشدّدت أيضاً على الأهمية التي تكتسيها الفترة المقبلة، ودعت جميع الأطراف إلى إبداء المزيد من المسؤولية وإلى التحلي بالتعقل والإرادة الصادقة لتجنب الانزلاق نحو التطرف ولتحقيق المصالحة. وأضافت كذلك أن مستقبل كاليدونيا الجديدة لا يمكن أن يُبنى على حساب أحد الأطراف أو بدون مشاركة جميع الأطراف. وتكلم ثلاثة من مقدّمي الالتماسات خلال تلك الدورة هم: زعيم مجموعة الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية، ورئيس الاتحاد الكاليدوني، وممثل حزب تجمع كاليدونيا (A/C.4/69/SR.3).

جيم - قرار اتخذته الجمعية العامة

٧١ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار  
١٠٢/٦٩ استنادا إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/69/23) وإلى نظر اللجنة  
الرابعة فيه لاحقا.

---